قرار رئيس مجلس الوزراء
رقم ١٤٦١ لسنة ٢٠٠٥

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤ بإنشاء المجلس الأعلى للآثار ؛

وعلى موافقة اللجنة الدائمة للآثار المصرية ؛

وبناء على ما عرضه وزير الثقافة ؛

قـــــرر :

(المادة الأولى)

تعتبر أرضًا أثرية الأراضى المملوكة للدولة بالمواقع المذكورة فيما بعد بمحافظة أسوان والموضحة حدودها ومعالمها بالمذكرة الإيضاحية والخرائط المساحية المرفقة :

١ - مواقع معابد كلابشة ومعبد بيت الوالى وجرف حسين ومقصورة قرطاس بموقعه الجديد جنوب السد العالى بمساحة ١٩ فدانًا و٥ قراريط و١١ سهمًا بحوض خارج الزمام الغربى نمرة (٣٥) .

٢ - مواقع معابد فيلة بموقعها الجديد بمساحة ٧ أفدنة و٨ قراريط بحوض بيجة البحرى نمرة (١٨) قطعة (٧) .

٣ - موقع مقبرة أبريم الواقع على بحيرة السد العالى بمساحة فدانين و٣ قراريط وسهمين .

٤ - موقع معبد عمدا الواقع على بحيرة السد العالى بمساحة ٢٥٢ فدانًا و٦ قراريط و١٧ سهمًا .

٥ - موقع معبد السبوع وهو الواقع على حدود بحيرة السد العالى بمساحة ٣٣١ فدانًا و١٦ قيراطًا .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٤ شعبان سنة ١٤٢٦ هـ

(الموافق ٨ سبتمبر سنة ٢٠٠٥م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ أحمد نظيف

وزارة الثقافة

مـذكـرة

للعرض على السيد الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء

تنص المادة الثالثة من قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ على أنه :

«تعتبر أرضًا أثرية الأراضى المملوكة للدولة التى اعتبرت أثرية بمقتضى قرارات أو أوامر سابقة على العمل بهذا القانون أو التى يصدر باعتبارها كذلك قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص بشئون الثقافة ، ويجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص بشئون الثقافة إخراج أية أرض من عداد الأراضى الأثرية أو أراضى المنافع العامة للآثار إذا ثبت للهيئة خلوها من الآثار ، أو أصبحت خارج أراضى خط التجميل المعتمد للأثر» .

وحيث لعبت النوبة دوراً تاريخيًا فى الحضارة المصرية القديمة وتنتشر معابدها على الضفة الغربية لنهر النيل ، منها المنحوت فى الصخر ، ومنها المبنى فى القرن الماضى ، وقد تردد اسم النوبة دوليًا عندما طرأت فكرة إنشاء السد العالى الذى نتج عنه بحيرة ضخمة أغرقت مدن وقرى النوبة وأدت إلى تهجير الأهالى إلى شمال مدينة أسوان فى المناطق الصحراوية الملائمة للبيئة التى عاش فيها الأهالى ، وأطلقت نفس أسماء المدن والقرى التى كانوا يعيشون فيها من قبل .

أما الجانب الأثرى فكانت هناك حملة دولية بإشراف هيئة اليونسكو لإنقاذ الآثار ، وقد بدأت هذه الحملة فى نهاية الخمسينات ، وانتهت فى بداية السبعينات ، وقد تم تسجيل النوبة كتراث عالمى بهيئة اليونسكو ، وذلك بعد أن تم نقل المعابد الأثرية إلى مواقعها

الحالية بعد بناء السد العالى ، ونظراً لأهمية هذه المعابد وضرورة الحفاظ عليها فى مواقعها الجديدة وحمايتها من وقوع أية تعديات على هذه الأراضى ، فقد بات من الضرورى ضم الأراضى التى أقيمت عليها هذه المعابد إلى عداد الأراضى الأثرية والمبينة على النحو الآتى :

(١) مواقع معابد كلابشة ومعبد بيت الوالى وجرف حسين ومقصورة قرطاس بموقعه الجديد جنوب السد العالى بمساحة ١٩ فدانًا و٥ قراريط و١١ سهمًا بحوض خارج الزمام الغربى نمرة (٣٥) .

(٢) مواقع معابد فيلة بموقعها الجديد بمساحة ٧ أفدنة و٨ قراريط بحوض بيجة البحرى نمرة (١٨) قطعة (٧) .

(٣) موقع مقبرة أبريم الواقع على بحيرة السد العالى بمساحة فدانين و٣ قراريط وسهمين .

(٤) موقع معبد عمدا الواقع على بحيرة السد العالى بمساحة ٢٥٢ فدانًا و٦ قراريط و١٧ سهمًا .

(٥) موقع معبد السبوع وهو الواقع على حدود بحيرة السد العالى بمساحة ٣٣١ فدانًا و١٦ قيراطًا .

هذا وقد وافقت اللجنة الدائمة للآثار المصرية بجلستيها فى ٢٠٠٢/١٠/٩ ، ٢٠٠٤/٤/١١ على ضم هذه المواقع إلى عداد الأراضى الأثرية .

لذلك يتشرف وزير الثقافة برفع مشروع القرار المرفق للتفضل بالنظر - وعند الموافقة - بإصداره .

تحريراً فى ٢٠٠٥/٨/٢٨

وزير الثقافة

فاروق حسنى